ملخص البحث

أمير الحسين، رقم التسجيل ١١٢١٠٠٥٦، ٢٠١٥.***دراسة مقارنة في إبطال النكاح بإندونيسيا و ماليزي في مصلحة المرسلة (قانون رقم ١ لعام ١٩٧٤ عن الزواج في إندونيسيا و قانون الأسرة الإسلامي رقم ١٧ لعام ٢٠٠٣ في بلد جوهور)*** . بحث جامعي، شعبة الأحوال الشخصيّة في كلية الشريعة بجامعة مولانا مالك إبراهيم الإسلامية الحكومية بمالانج. المشرفة: جميلة الماجستير.

الكلمة الرئيسية: إبطال النكاح، مصلحة المرسلة، عدّة.

إبطال النكاح هو إحدى من آثار مسألة المترلية. اصطلح إبطال النكاح بفسخ في نظر الإسلام. ينقسم فسخ إلى قسمين: نكاح الفاسد نكاح الباطل. كلّ منهما عوامل و عواقب المختلفة. شرع عن إبطال النكاح في قانون رقم ١ لعام ١٩٧٤ عن الزواج بإندونيسيا. و ماليزيا هو دولة وحدوية ويتكوّن من ١٤ بلدا. واحد منهم الدولجوهور، هذا البلد يستحق قانون الزواج بنفسه وهو ينظم عن إبطال النكاح في قانون الأسرة الإسلامي رقم ١٧ لعام ٢٠٠٣. إندونيسيا و ماليزيا فيها المساوة و االإختلاف بينهما، كمعظم مجتمعهما المسلمونو لهما سياق المساوة هو قبيلة الملايو. و في تشريع إبطال النكاح لهما اختلاف في عوامل المسبب له، حتى ظهر عليهما تأثير المختلف.

و على هذا الأساس، ظهرت في هذا البحث مشكلتان، هما: ١) ما المساوة و الإختلاف الأسباب على إبطال النكاح في إندونيسيا و ماليزيا بنظر الحكم؟ و ٢) ما آثر الحكم من إبطال النكاح في إندونيسيا و ماليزيا بنظر المصلحة المرسلة.

هذا البحث من البحوث المعياري ما يستخدم بيانات المكتبية (*Library research*). و مدخل البحث المستخدم هو المدخل الدستوري. و طريقة جمع بياناته باستخدام منهج التوثيق بتحديد المواد القانونية و بالطريقة التوثيقية. و مناقشتها بطريقة شاملة و منظمة و منهجية.

النتيجة من هذا البحث هي أسباب إبطال النكاح في إندونيسيا ذكر في الفصل ٢٦ و ٢٧ قانون الزواج رقم ١ لعام ١٩٧٤ عن الزواج و أمّا في دول جوهور ذكر في الفصل ٥٣ قانون الأسرة الإسلامي رقم ١٧ لعام ٢٠٠٣. فيه أسباب إبطال النكاح، و ذكره جوهور تفصيلياً، و ذكره إندونيسي مجملاً. و آثر الحكم من إبطال النكاح هو انتهاء الزواج. ليس العدّة في قانون الزواج بإندونيسي يكون أسبابا للزوجة المنتهى الزواج بسبب إبطال النكاح. وأمّا جوهور ينظم هذا الأمر حتى تبقى إنجاز حقوق الزوجة بعد انتهاء الزواج. ليس عدّة لإندونيسيية في إبطال النكاح يظهر مسألة جديدة لا سيما للجنين. فيحتاج على نظام الي يمكن أن يحلّل هذه المسألة، و ذلك النظام يجب أن يوافي جوانب المصلحة للزوج و الزوجة.